Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 16- Issue 1- March 2026 المجلد ١٦- العدد ١ – اذار ٢٠٢٦

# ( Egyptian-Ethiopian relations after the Cold War and their future prospects

[1] Salwan Ahmed Abdullah Al-Jubouri [2] Ghaith Zidan Mohammed Al-Hamdani [3] Al-Jubouri Ihsan Daoud Khader

[1] University of Kirkuk, College of Law and Political Science[2] University of Kirkuk, College of Medicinal and Industrial Plants[3] Kirkuk Education Directorate, Vocational Education Department

**Abstract:**

Egyptian-Ethiopian relations are vital and complex in the Horn of Africa, closely tied to the issue of Nile waters, which are essential for Egypt's survival. Since the end of the Cold War, the relationship has seen notable shifts, especially with the emergence of the Grand Ethiopian Renaissance Dam as a key source of tension affecting Egypt's national security .

These relations span political, economic, diplomatic, and security dimensions and are influenced by internal, regional, and international dynamics. Looking ahead, three scenarios are possible: continuation of the current situation, movement toward cooperation if political will exists, or escalation if disputes deepen. In the short term, continuity appears the most likely due to the complexity of interests and the difficulty of reaching lasting solutions.

**1: Email:**
salwanahmed@uokirkuk.edu.iq
**2: Email**:
ghaithzidan@uokirkuk.edu.iq
**3: Email**:
ahsandawwd780@gmail.com

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.164349.1569

Submitted: 15/8/2025
Accepted: 14/9/2025
Published: 1/03/2026

**Keywords**:
Egypt
Ethiopia
relations.

©Authors, 2026, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

# (العلاقات المصرية– الاثيوبية مابعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية)

[١] م.م. سلوان احمد عبدالله الجبوري [٢] م.م. غيث زيدان محمد [٣] م.م. احسان داود خضر الجبوري

[١] جامعة كركوك – كلية القانون والعلوم السياسية [٢] جامعة كركوك – كلية النباتات الطبية والصناعية

[٣] مديرية تربية كركوك- قسم التعليم المهني

**الملخص:**

تُعد العلاقات المصرية الإثيوبية من العلاقات الحيوية والمعقدة في منطقة القرن الإفريقي، إذ ترتبط بشكل مباشر بقضية مياه النيل التي تمثل شريان الحياة لمصر، منذ نهاية الحرب الباردة، مرّت هذه العلاقات بتقلبات واضحة، خاصة مع بروز مشروع سد النهضة كأزمة محورية تمس الأمن القومي المصري.

وتشمل هذه العلاقة أبعادًا سياسية واقتصادية ودبلوماسية وأمنية، تتأثر بتفاعلات داخلية وإقليمية ودولية، وتشير آفاق المستقبل إلى ثلاث مسارات محتملة: الاستمرار في الوضع القائم، أو التوجه نحو التعاون إذا توفرت الإرادة السياسية، أو التصعيد في حال تفاقمت الخلافات، ويُرجح استمرار الوضع الراهن على المدى القريب بسبب تشابك المصالح وصعوبة الوصول إلى حلول نهائية.

**الكلمات المفتاحية:**

**العلاقات، مصر، اثيوبيا.**

## المقدمة

تُعد العلاقات بين مصر وإثيوبيا محورًا استراتيجيًا بالغ الأهمية في تشكيل توازن القوى في منطقة شرق إفريقيا، ، ومع تطور النظامين الإقليمي والدولي، شهدت هذه العلاقات تغييرات جوهرية خلال العقود الأخيرة بفعل تصاعد التنافس على الموارد وتنامي الأدوار الإقليمية للطرفين. وتُعد قضية مياه النيل وسد النهضة الإثيوبي أبرز نقاط الخلاف، لما لها من تداعيات مباشرة على الأمن المائي المصري ودور إثيوبيا في معادلة التنمية الإقليمية. أثّرت هذه القضية على مختلف جوانب العلاقات بين البلدين، سواء السياسية والدبلوماسية أو الاقتصادية والتجارية، وحتى الأمنية والعسكرية. وتمتاز العلاقة بين القاهرة وأديس أبابا بتشابك عناصر التعاون والتنافس والصراع، متأثرة بعدة عوامل تشمل الإرث التاريخي للاتفاقيات المائية، التصورات الوطنية المتعلقة بالسيادة والتنمية، التحديات الإقليمية، فضلا عن تأثير الأطراف الدولية في القارة الإفريقية. تحليل العلاقات المصرية الإثيوبية المعاصرة وفهم ديناميكاتها واتجاهاتها المستقبلية يعد ضروريًا لاستيعاب التحولات الجيوسياسية في

المنطقة. يمكن النظر إلى مسارات التفاعل بين الطرفين من خلال ثلاثة سيناريوهات رئيسية : استمرار الوضع الحالي بكل تعقيداته، تصعيد التوتر والصراع، أو الوصول إلى مرحلة التعاون وتسوية الخلافات، هذه السيناريوهات تمثل إطارًا لفهم الآفاق المستقبلية ومآلات العلاقة بين البلدين.

**أولاً: أهمية البحث:** تبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على واحدة من أبرز العلاقات الثنائية في إفريقيا، لما لها من تأثير مباشر على الأمن القومي المصري والاستقرار الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي، كما تكمن أهميته في تحليل أبعاد العلاقة بين مصر وإثيوبيا، واستشراف سيناريوهاتها المستقبلية.

**ثانياً: هدف البحث**: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. تحليل أبعاد العلاقات المصرية الإثيوبية المعاصرة، بما يشمل الجوانب السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والتجارية، والعسكرية، والأمنية.

٢. دراسة أبرز المحددات التي تؤثر في تطور هذه العلاقات، وعلى رأسها قضية سد النهضة والخلافات القانونية والصراعات الإقليمية.

٣. استشراف آفاق العلاقات المستقبلية بين البلدين في ضوء السيناريوهات المحتملة الاستمرارية ، التعاون، والصراع.

**ثالثاً: اشكالية البحث** : تُعد العلاقات المصرية الإثيوبية من العلاقات الحيوية في منطقة القرن الإفريقي، إلا أنها تشهد حالة من التوتر والتقارب المتذبذب، نتيجة تداخل عدة عوامل داخلية وإقليمية ودولية. وتبرز قضية سد النهضة كأبرز محور خلاف بين البلدين، لما تحمله من تداعيات مائية وسياسية وأمنية، ومن هذا المنطلق، تتمحور إشكالية البحث حول فهم طبيعة هذه العلاقات، واستشراف مساراتها المستقبلية في ظل تعقيد المشهد الإقليمي والدولي، وهنا تثار التساؤلات الفرعية الآتية:

١. ما أبرز الأبعاد التي تشكل العلاقات المصرية الإثيوبية في الوقت الحاضر؟

٢. كيف تؤثر قضية سد النهضة والخلافات القانونية و قضية التنافس على النفوذ الإقليمي على تطور العلاقات بين البلدين؟

٣. ما هي أبرز السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للعلاقات الثنائية بين الدولتين؟

**رابعاً: فرضية البحث** : يفترض البحث أن العلاقات المصرية- الإثيوبية تتسم بالتعقيد والتذبذب، نتيجة تفاعل أبعاد سياسية ودبلوماسية واقتصادية وأمنية، وأن محددات هذه العلاقة وفي مقدمتها قضية سد النهضة والخلافات القانونية والتنافس الإقليمي تؤدي إلى حالة من التوتر، مع إمكانية التحول نحو التعاون المشروط في حال حدوث انفراجة دبلوماسية إقليمية ودولية."؟

**خامساً: منهجية البحث:** لتحليل معطيات الموضوع وربط العوامل المؤثرة فيه بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة، تم تطبيق مجموعة من المناهج كما يلي

١. **المنهج الوصفي:** من أجل دراسة طبيعة العلاقات المصرية - الإثيوبية، من خلال وصف الواقع وتحليل المعطيات بين البلدين، لفهم محدداتها واتجاهاتها.
٢. **المنهج الاستشرافي :** استنتاج السيناريوهات المحتملة لمسار العلاقات المصرية – الإثيوبية بناءً على المؤشرات الحالية والتفاعلات الإقليمية والدولية.

**سادساً: هيكلية البحث**: قُسمت هيكلية الدراسة الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة والاستنتاجات وهي كما يلي:

**المبحث الاول** : ابعاد العلاقات المصرية - الاثيوبية.
**المبحث الثاني** : محددات العلاقات المصرية - الاثيوبية.
**المبحث الثالث** : المشاهد المستقبلية للعلاقات المصرية- الاثيوبية.

## I. المبحث الاول

## ابعاد العلاقات المصرية- الاثيوبية

تُعد العلاقات المصرية - الإثيوبية من أبرز العلاقات الإفريقية التي تتداخل فيها أبعاد متعددة، أبرزها: البُعد السياسي المرتبط بالخلافات حول سد النهضة، والبُعد الاقتصادي المتعلق بالتجارة والاستثمارات، والبُعد العسكري والأمني في سياق التنافس الإقليمي.

### I.أ. المطلب الاول

### الابعاد السياسية والدبلوماسية

على الرغم من التحديات التي واجهتها السياسة الخارجية المصرية في محاولة فتح صفحة جديدة مع إثيوبيا، نتيجة للسياسات التي انتهجها نظام (حسني مبارك السابق)، فقد تم تبني خطاب دبلوماسي جديد تجاه إثيوبيا بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني٢٠١١، وخاصة خلال مرحلة حكم المجلس العسكري . وكان الهدف من هذا الخطاب بناء علاقة صحية قائمة على التعاون والمصالح المشتركة. حدث هذا في وقت كانت مصر تكافح فيه أزمة داخلية وثورة شعبية، وكانت إثيوبيا قد بدأت في بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير على منبع النيل الأزرق، خلال هذه المرحلة، تحت حكم المجلس العسكري المصري، جرت عدة زيارات رسمية، لكنها كانت محدودة وغير مكثفة للغاية، كان هناك خمس منها، ثلاث في عام ٢٠١١ واثنتان في عام ٢٠١٢، تمت الزيارة الأولى، في أيار ٢٠١١، في العاصمة الإثيوبية، بقيادة رئيس الوزراء المصري (السابق عصام شرف)، بهدف تعزيز العلاقات الثنائية، كانت قضية نهر النيل وسد النهضة الإثيوبي الكبير من بين أسباب الزيارة، ركزت زيارات أخرى على مشاركة مصر

في أنشطة الاتحاد الأفريقي، ومناقشة التعاون المصري الإثيوبي، والتحضير للجنة ثلاثية، وكان الهدف من الزيارة تقييم آثار بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير. (١).

في الشهر نفسه، زار الرئيس الإثيوبي السابق (ملس زيناوي) القاهرة والتقى بنظيره عصام شرف، الذي أكد لمصر استمراره في المسار الدبلوماسي لفتح صفحة جديدة مع إثيوبيا. من جانبه، أكد زيناوي عمق العلاقات بين إثيوبيا ومصر، وأن النيل جسر يربط البلدين، وأن مصر ستلعب دورًا هامًا في اتفاقية عنتيبي لتنظيم وتقاسم مياه النيل، ولذلك، قررت إثيوبيا تأجيل التصديق على هذه الاتفاقية في البرلمان الإثيوبي. (٢).

تُدرك إثيوبيا أهمية الحفاظ على علاقات دبلوماسية جيدة مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي، ويُظهر قبولها للمفاوضات استعدادها للتعاون وحل النزاعات سلميًا، مما يُعزز صورتها كدولة مسؤولة تسعى جاهدة لتحقيق التنمية دون الإضرار بمصالح الآخرين، يُساعد هذا النهج الدبلوماسي على تجنب العزلة الدولية، ويضمن الدعم السياسي والاقتصادي من القوى الكبرى والمؤسسات الدولية، تُعدّ العلاقات الدبلوماسية القوية أمرًا بالغ الأهمية لإثيوبيا، لا سيما في ظل التحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها. (٣).

تسعى مصر إلى إيجاد حلول مستدامة وطويلة الأمد لأزمة سد النهضة الإثيوبي الكبير من خلال المفاوضات، فبدلاً من الاعتماد على إجراءات مؤقتة أو تصعيدية، تتيح المفاوضات فرصةً للتوصل إلى اتفاقيات دائمة تُنظّم استخدام المياه وتوزيعها بين الدول المشاطئة تضمن هذه الحلول المستدامة توزيعًا عادلًا للمياه وتنميةً مستدامة لجميع الدول المعنية، مما يُعزز الاستقرار الإقليمي ويحول دون تفاقم الأزمات (٤).

في ٨ شباط ٢٠٢٠، زار الرئيس السيسي إثيوبيا للمشاركة في قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، ترأس الرئيس السيسي الجلسة الافتتاحية للقمة العادية الثالثة والثلاثين للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا، تحت شعار "إسكات البنادق وتهيئة بيئة مواتية لتنمية أفريقيا". حضر القمة قادة ورؤساء حكومات ومسؤولون من ٥٥ دولة أفريقية، فضلا عن عدد من الشخصيات الدولية البارزة، وخلال القمة، سلم الرئيس رئاسة الاتحاد إلى

---

(١) دانا علي صالح و بشدر حسين محمود، "الدبلوماسية المصرية حيال سد النهضة وتحدياتها"، *المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، بغداد- العراق*، العدد ٥٤، (٢٠٢٣): ص٤.

(٢) منى حسين عبيد، "العلاقات المصرية – الأثيوبية بعد التغير"، *مجلة كلية التربية للبنات، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، بغداد- العراق*، المجلد ٢٦، العدد ٣، (٢٠١٥): ص٦٨٦.

(3)Yihdego, Zeray, Alistair Rieu-Clarke, and Ana Elisa Cascão, "The Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Nile Basin: Implications for Transboundary Water Cooperation," Global Water Policy, vol. ١٢, no. ٣,٢٠٢٢ , p. ٣٧٠.

( ٤) سامي الشريف، "التحديات المائية في مصر: دور المفاوضات في حل أزمة سد النهضة"، *مجلة الأمن القومي، معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي، فلسطين*، المجلد ٢٩، العدد١، (٢٠٢٣): ص١٥٤.

جنوب أفريقيا بحضور رئيس جنوب أفريقيا، وحضر الرئيس السيسي الجلسة الافتتاحية[١]. على الرغم من المفاوضات والجهود المستمرة للتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف المعنية، وهي دول المصب مصر والسودان وإثيوبيا، ، إلا أن هذه المساعي لم تؤدِ إلى اتفاق نتيجة تعنت الجانب الإثيوبي. وبالتالي، لجأت مصر إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي[٢].

## I.ب. المطلب الثاني

## الابعاد الاقتصادية والتجارية

في أوائل تسعينيات القرن الماضي، وتحديدًا بعد التغيير السياسي في إثيوبيا في حزيران ١٩٩١، بشر وصول قيادة جديدة برئاسة(ملس زيناوي) بمرحلة جديدة من العلاقات الثنائية على جميع الأصعدة، بما في ذلك المجال الاقتصادي، وجهود زيادة التجارة[٣]. وفي ١٩٩٢، أعلن وزير الخارجية المصري (عمرو موسى) أن العلاقات بين مصر ودول القارة الأفريقية يجب ألا تقتصر على العلاقات السياسية، بل يجب أن تركز على زيادة التجارة، وأضاف أن الأسواق الأفريقية جاهزة للواردات المصرية، وحث مصر على التركيز على السوق الأفريقية، نظرًا لإمكانياتها الاقتصادية الكبيرة، في كانون الثاني ١٩٩٢، تم تشكيل لجنة تضم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، ورئيس مجلس إدارة شركة النصر للاستيراد والتصدير، ورئيس مكتب التمثيل التجاري، وكان الهدف من هذه اللجنة المصرية هو تطوير العلاقات الاقتصادية المصرية مع الدول الأفريقية[٤].

في إطار التنسيق الاقتصادي الثنائي، عقدت اللجنة المصرية الإثيوبية اجتماعًا في أديس أبابا في اذار٢٠١٠، برئاسة وزير الخارجية المصري (أحمد أبو الغيط)، وبحضور وزيرة التعاون الدولي( فايزة أبو النجا)، وحضور وزراء ومستثمرين مصريين، وخلال الاجتماع، جرى التشاور مع الجانب الإثيوبي حول عدد من القضايا المتعلقة بالعلاقات الثنائية ودعمها، فضلا عن معالجة القضايا الإقليمية، وتم خلال هذا الاجتماع توقيع ثماني مذكرات تفاهم واتفاقيات في مجالات الزراعة والبيئة واستيراد اللحوم المجمدة والماشية والإبل من إثيوبيا، بالإضافة إلى اتفاقيات في مجالي الثقافة والإعلامي ٧ تموز٢٠١٠، قام وزير

(١) محمد السيد، نهاد أنور، *العلاقات المصرية الإثيوبية في الفترة بين (٢٠١١-٢٠٢٠م)*، (برلين- المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ٢٠٢٢)، ص٢٠.

(٢) نور علي قاسم، شذى زكي حسن، "ازمة سد النهضة بين مصر وثيوبيا"، *مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، العراق*، المجلد٢، العدد٤٥، (٢٠٢٣): ص١٣٣.

(٣) مي محمد امين العبد، "السياسة الخارجية المصرية تجاة حوض النيل ( دراسة في الأمن القومي المصري) ١٩٥٢-٢٠٠٤"، (رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مصر، ٢٠٠٧)، ص١٨١.

(٤) محمود ابو العينين، *الدور المصري في أفريقيا ومتغيرات التسعينات*، (مصر: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦)، ص١٤٦.

الخارجية المصري (أحمد أبو الغيط) ووزيرة التعاون الدولي (فايزة أبو النجا) بزيارة أخرى إلى إثيوبيا، والتقيا بوزير الخارجية الإثيوبي (سيوم مسفين)، وناقشا خلال اللقاء القضايا ذات الاهتمام المشترك، وقدّما تسهيلات عملية أكبر للتجارة، وفي أعقاب هذه الزيارة، قدّمت مصر لإثيوبيا مساعدات غذائية[١] .

وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي، بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا عام ٢٠١٤ حوالي ١٣٦.٥٦ مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٠.١٤% من إجمالي تجارة مصر، التي بلغت ٩٤.٨٨١ مليار دولار في العام نفسه. أما فيما يتعلق بالصادرات، فقد ارتفعت الصادرات المصرية إلى إثيوبيا من ١٤.٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٨٧.٦٢ مليون دولار عام ٢٠١٤، ومع ذلك، احتلت مصر المرتبة السابعة عشرة فقط بين الدول المصدرة إلى إثيوبيا، حيث شكلت ٠.٦% من إجمالي واردات إثيوبيا عام ٢٠١٤، وتتركز أهم صادرات مصر إلى إثيوبيا في قطاعات مواد البناء والمنتجات المعدنية، والكيماويات والأدوية، وتصنيع الأغذية، والمنتجات الزراعية، وفيما يتعلق بالواردات، ارتفعت واردات مصر من إثيوبيا من ٧ ملايين دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ما يقرب من ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤. واحتلت مصر المرتبة الرابعة عشرة فقط بين الدول المستوردة لإثيوبيا، حيث مثلت ٢,٠% من إجمالي صادرات إثيوبيا في عام ٢٠١٤، وأهم المنتجات المستوردة من إثيوبيا هي المنتجات الزراعية والحيوانات الحية[٢].

وتجدر الاشارة الى ان حجم التجارة ارتفع بين مصر وإثيوبيا، تعكس العلاقات التجارية المصالح المشتركة وتعزز السلام والأمن، ورغم تراجع التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا، لا يزال الميزان التجاري في صالح مصر، تستورد إثيوبيا حوالي ٨٣% من إجمالي التجارة بين البلدين، بينما تستورد مصر ١٧% فقط [٣].

تتميز العلاقات بين مصر وإثيوبيا بطابعها الاستراتيجي، وقد أكد المسؤولون الإثيوبيون حرصهم على عدم المساس بمصالح مصر وشعبها، وأعربوا عن رغبتهم في تعزيز التعاون بين البلدين في جميع المجالات، مستفيدين من المصالح المشتركة الكبيرة التي

(١) كهلان كاظم حلمي القيسي، انور سعيد ابراهيم، "العلاقات الاقتصادية – الاثيوبية ١٩٩١-٢٠١١"، *مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، العراق*، العدد٢٨، (٢٠٢١): ص١٣٧.

(٢) سنية الفقى، "العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا"، *مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة – مصر*، ٢٠ العدد٢٠، (٢٠١٦): ص٣١.

(٣) ناصر عبد المهيمن، *العلاقات التجارية بين مصر وأثيوبيا.. أرقام وحقائق*، (قطر: مركز النبأ للثقافة والإعلام، ٢٠٢٢)، ص٣.

تجمعهما، بما يسهم في تحقيق المنافع المتبادلة بما يتوافق مع آمال وتطلعات الشعبين، ويعزز التعاون الاقتصادي والتجاري مع توفير كافة التسهيلات الممكنة للتعاون بين مصر واثيوبيا[١].

## I.ج. المطلب الثالث

### الابعاد الأمنية والعسكرية

تظل القوة العسكرية أحد أهم معايير تقييم قوة الدولة، ومع ذلك، فإن القوة العسكرية وحدها لا تضمن نفوذًا عالميًا حقيقيًا للدولة ما لم تُدمج مع معايير أخرى، كالاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة [٢]. وتُعرَّف القوة الإقليمية بأنها دولة تتولى وظائف تنظيمية على المستوى الإقليمي، تُوازن القوى الأخرى، وتفرض أنظمة سلوكية تضمن استمراريتها، وتُثبِّت مناطق نفوذها، وتُعاقب المخالفين، وهي دولة تحتل، بطبيعة الحال، موقعًا مهيمنًا داخل أراضي الدول في منطقتها، أو تكون جزءًا من نظام توازن قوى عالمي [٣].

تصاعدت التوترات الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي مؤخرًا عقب بيان صادر عن وزارة الخارجية الإثيوبية ينتقد تواطؤ الصومال مع جهات خارجية في إشارة إلى مصر لزعزعة استقرار إثيوبيا. وجاءت هذه التصريحات بعد أن أرسلت مصر معدات وقوات عسكرية إلى الصومال في إطار تنفيذ بروتوكول تعاون عسكري وُقع بين البلدين في عام ٢٠٢٤، وأعربت إثيوبيا عن قلقها إزاء هذه الإجراءات، معتبرةً إياها تهديدًا لأمنها القومي واستقرارها الداخلي، في السنوات الأخيرة. سعت مصر إلى تعزيز دورها الإقليمي في القارة الأفريقية، وخاصةً في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل. ويُعد هذا جزءًا من استراتيجية مصر لمواجهة التهديدات الأمنية المحتملة من دول الجوار وحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية، وتتسق تحركات مصر في الصومال مع هذه الاستراتيجية، التي تهدف إلى تعزيز الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب [٤] . تعتبر مصر أن التصرفات العدائية لإثيوبيا تساهم في تفاقم الاضطرابات في المنطقة، مما يهدد أمن القرن الإفريقي والبحر الأحمر، جاء ذلك بعد أن

---

(١) سيد ابو ضيف احمد، رنا محمد عبد العال،" تطور العلاقات المصرية الأثيوبية بعد ٢٠١١"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناه السويس، مصر*، المجلد ١٣، العدد١، (٢٠٢٢): ص١٦٢.

( ٢) عبد الوهاب بن خليف، "القوة في العلاقات الدولية ... بين النظرية والتطبيق"، *مجلة دراسات الدفاع والإستشراف، المعهد العسكري للوثائق والاستقبالية، الجزائر* ، العدد ١٤، (٢٠٢٠): ص٩.

(٣) راجي يوسف محمود، "الواقعية في العلاقات الدولية(الواقعية الهجومية) دراسة حالة الحرب الروسية – الاوكرانية" *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك*، المجلد١٣، العدد٤٩، (٢٠٢٤): ص٣٧٤.

(٤) محمد فؤاد رشوان، *لماذا ينزايد القلق الإثيوبي من التعاون العسكري المصري الصومالي*، (القاهرة – مصر: مركز رع للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤)، ص١-٢ .

وقعت إثيوبيا في أوائل كانون الثاني ٢٠٢٤ اتفاقاً مع جمهورية "أرض الصومال" (التي لا تحظى باعتراف دولي)، مما يمنحها منفذاً على البحر الأحمر يطل على خليج عدن[١].

أثارت تصرفات الجيش المصري وتشديد اتفاقيات الدفاع مع الدول الأفريقية تساؤلاتٍ عديدة حول سبب الغزو، وما إذا كانت القاهرة قد اتخذت خطواتٍ مسبقة لتعزيز التعاون العسكري، ولعل الدافع الرئيس وراء تصرفات وزارة الدفاع المصرية هو اختراق الدرع الإثيوبي، الذي يُهدد أخطر مشاكل الأمن القومي المصري نهر النيل، في مطلع عام ٢٠٢١، بدأت مصر بتوسيع قواتها المسلحة في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل، واعتمدت القوات المسلحة المصرية استراتيجية شراكات ومذكرات تفاهم دفاعية مع دول القارة، لا سيما تلك المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالصراع مع إثيوبيا. ويأتي السودان، الشريك الأهم لمصر في هذه الأزمة، وفي مقدمة هذه الدول، في ٤ نيسان٢٠٢١، صرّح رئيس الأركان المصري آنذاك، الفريق محمد فريد حجازي، في ختام مناورات "نسور النيل ٢" المشتركة في القاعدة السودانية بمروي، بأن الجيشين المصري والسوداني "في خندق واحد". وتجدر الإشارة إلى أن الجيشين المصري والسوداني قد أبرما اتفاقيات عسكرية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتدريبات المشتركة بين قوات البلدين، ثم في ٨ نيسان٢٠٢١، أعلنت أوغندا، من خلال قواتها المسلحة، عن توقيع اتفاقية لتبادل المعلومات العسكرية مع مصر[٢].

وفي السنوات الأخيرة، سعت مصر إلى الاستفادة وتوسيع نفوذها في منطقة القرن الأفريقي من خلال توقيع سلسلة من اتفاقيات التعاون العسكري مع جيران إثيوبيا، مثل أوغندا وكينيا وإريتريا، بهدف ضمان إمدادات مستمرة من المياه من نهر النيل وتحقيق أهداف مثل تطويق إثيوبيا[٣].

**عليه يمكن القول :** تمثل العلاقات المصرية - الإثيوبية نموذجًا معقدًا يتداخل فيه البُعد السياسي والدبلوماسي حول قضايا نهر النيل وسد النهضة، مع البُعدين الاقتصادي والتجاري في ظل محاولات تعزيز التعاون والتنمية، كما تنعكس التوترات في البُعدين العسكري والأمني من خلال التنافس على النفوذ الإقليمي في القرن الإفريقي، وتبقى هذه الأبعاد مجتمعة عاملاً حاسمًا في رسم مستقبل العلاقة بين البلدين، بين مسارات التصعيد أو فرص التعاون.

---

(١) نجلاء مرعي، *أزمة سد النهضة الإثيوبي وسط توترات القرن الإفريقي*،(لندن_ بريطانية: مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢٤)، ص٤.

(٢) داود علي، "اتفاقيات عسكرية شرقا وغربا..سر تحركات الجيش المصري في إفريقيا"، صحيفة الاستقلال، العدد بلا، القاهرة- مصر، ٢٠٢٤، ص٤.

(٣) عمرو إمام، "الأسلحة المصرية للصومال ... تغيير المعادلة في القرن الأفريقي"، *صحيفة المجلة، لندن- بريطانية*، العدد بلا، (٢٠٢٤): ص٥.

## II. المبحث الثاني

## محددات العلاقات المصرية – الاثيوبية

تخضع العلاقات- المصرية الإثيوبية لمجموعة من المحددات المؤثرة، أبرزها قضية سد النهضة التي أثارت مخاوف مصر بشأن أمنها المائي، والخلافات القانونية حول اتفاقيات مياه النيل التاريخية، التي تعكس تبايناً في المواقف بين البلدين، كما يُعد التنافس على النفوذ الإقليمي في منطقة القرن الإفريقي عاملًا إضافيًا يعمّق التعقيد في هذه العلاقات.

### II.أ. المطلب الاول

### قضية سد النهضة

كان سد النهضة الإثيوبي يُسمى "المشروع العاشر" حتى ٢٥ شباط٢٠١١، حين اجتمع مجلس الوزراء ووافق على المشروع، ثم أُعيدت تسميته بسد الألفية، ووُضع حجر الأساس في ٢ نيسان٢٠١١، وكان يُطلق عليه آنذاك اسم "سد النهضة الإثيوبي الكبير"، يقع سد النهضة على النيل الأزرق في ولايتي بني شنقول وقمز، على بُعد ١٢.٥ كيلومترًا من الحدود السودانية. يُشار إلى وجود خلط بين سد النهضة وسد الحدود، الذي أُدرج ضمن مقترحات دراسة النيل الأزرق التي أعدها مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي، إلا أن الأخير يقع على بُعد ٢٠ إلى ٤٠ كيلومترًا من الحدود، يغطي السد مساحة ١٨٠٠ كيلومتر مربع، ويُعتبر أكبر سد في أفريقيا، إذ يبلغ ارتفاعه ١٧٠ مترًا، ما يجعله أكبر سد كهرومائي في أفريقيا، وتُقدر التكلفة الأولية للمشروع بنحو ٤.٧ مليار دولار، تُمول معظمها الحكومة الإثيوبية، فضلا عن بعض الجهات الإقليمية والدولية، وتبلغ سعة التخزين ٧٤ مليار متر مكعب، أي ما يعادل تقريبًا حصة مصر والسودان السنوية من مياه النيل[١].

ما تقوم به إثيوبيا ببناء سد النهضة يندرج في إطار تحدي الهيمنة، أي السعي لإدخال تغييرات محدودة على نظام الهيمنة المائية المصري الحالي، ويمكن تصنيفه أيضًا في إطار مكافحة الهيمنة، حيث تتحدى أديس أبابا الوضع الراهن بالتركيز على الجوانب القانونية لتغيير قواعد الهيمنة بشكل أكبر، أو الرغبة والدافع لتغيير نظام الهيمنة بشكل كامل[٢].

يُعد سد النهضة أحد أكبر مشاريع إثيوبيا وأكثرها ضررًا على الأمن المائي لمصر، إذ تُقدر كمية المياه التي ستُخصم من حصة مصر التاريخية نتيجة بناء السد بحوالي ١٧ مليار متر مكعب سنويًا، كما يتطلب إنشاء خزان لتخزين المياه على بحيرة ألبرت بمعدل ٢٧٠ مليار متر مكعب، مما يمنع تدفق المياه إلى مصر لمدة ١٥ عامًا، وهي المدة التي يقدرها الخبراء لملء الخزان، ويؤكد الخبراء أن ادعاء إثيوبيا بأن هذا السد لن يؤثر على حصة مصر من مياه

(١) محمد عيد كليس و إبراهيم محمد آدم، "السياسة المائية الإثيوبية وأثرها على دولتي السودان ومصر دراسة حالة سد النهضة"، *مجلة دراسات إفريقيا وحوض النيل*، الجزائر، العدد٧، المجلد ٣، (٢٠١٩): ص٢٠٧-٢٠٨.

(٢) مصطفى عيد إبراهيم، *في اصول العلاقات المصرية الاثيوبية*، (برلين – المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، )٢٠٢٥، ص٦.

النهر البالغة ٥٥ مليار متر مكعب هو ادعاء باطل، وليس هذا هو السد الوحيد الذي تنوي إثيوبيا بناءه، بل إن خطط بناء سدود أخرى، مثل سد تاكيزي، قد نُفذت دون تنسيق أو إخطار أو مراعاة لحقوق مصر التاريخية[١].

يلعب عامل المياه دورًا حاسمًا في العلاقات بين مصر وإثيوبيا، نظرًا لأن ٨٥٪ من تدفق مياه النيل يأتي من إثيوبيا، شريان الحياة للشعب المصري، ووفقًا لهذه المعادلة، فإن انخفاض هذه التدفقات يمثل خسارة كبيرة لمصر، ويرقى إلى تهديد لحق المصريين في الحياة. في الوقت نفسه، تعتقد إثيوبيا أن استمرار تدفق النيل إلى دولتي المصب يحد من فرص تنميتها، ولعل هذا يفسر سبب اعتبار توجيه السياسة الخارجية الإثيوبية، العلاقات مع مصر منافسًا، بل عدوًا، في قضية المياه، تنعكس هذه القضية الآن في جميع التفاعلات المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي الكبير، خلال تسع سنوات من المفاوضات حول سد النهضة الإثيوبي الكبير، قوبلت المخاوف المصرية بشأن المياه بمقاومة كبيرة من إثيوبيا، تتعلق هذه المخاوف، أولاً، بعامل أمان السد ومدى تهديده لسلامة الناس في جميع أنحاء منطقة وادي النيل، وثانيًا، بتأثير السد على تدفق المياه في مصر[٢]. ترى إثيوبيا في قضية سد النهضة الإثيوبي الكبير تطبيقًا عمليًا لمفهوم الهيمنة المائية المضادة، انطلاقًا من رغبتها في السيطرة على إرادة مصر، وهي رغبة تؤثر على العلاقات الإقليمية لدول حوض النيل، لطالما فكرت أديس أبابا في تحويل مجرى نهر النيل، وتؤمن بحقها في الهيمنة المائية[٣].

## II.ب. المطلب الثاني

## الخلاف القانوني حول اتفاقيات مياه النيل

في العقود الأخيرة، واجه العالم تحدياتٍ عديدة تتعلق بموارد المياه، وأصبحت ندرة المياه قضيةً مُلحة على الساحة السياسية الدولية، تحظى باهتمامٍ متزايد من الدول والمنظمات الدولية، ويعود ذلك إلى عوامل فاقمت الضغط على موارد المياه العذبة المحدودة، مثل النمو السكاني المتزايد، وتغير المناخ، والهجرة، وتغير أنماط الاستهلاك، والصراعات الإقليمية، وقد أصبح تأثير تغير المناخ على موارد المياه حادًا بالفعل في العديد من المناطق، بما في ذلك أفريقيا، كما يتضح من انخفاض هطول الأمطار في أجزاءٍ مُختلفة من القارة، خلال مرحلة الاحتلال الأجنبي، شهدت دول حوض النيل إبرام سلسلة من الاتفاقيات التي تنظم استخدام مياهه، وبعد الاستقلال، قامت الدول المستقلة إما بإكمال تنظيم مياه النهر وفقًا للاتفاقيات التي

(١) مصطفى عبد الكريم مجيد ، "مشروع سد النهضة وتأثيره في العلاقات المصرية – الاثيوبية"، *مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العراق*، العدد ٦٢، (٢٠٢١): ص٤٦٢.

(٢) أماني الطويل، *العلاقات المصرية الإثيوبية بين المحددات وندا عيات سد النهضة*، (القاهرة- مصر: مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ، )٢٠٢٠، ص٦.

( ٣) نجلاء مرعي، *أزمة سد النهضة الإثيوبي وسط توترات القرن الإفريقي*، (اسطنبول- تركيا: مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢٤)، ص٥.

سبقت استقلالها، أو بتوقيع اتفاقيات ما بعد الاستقلال مع دول الحوض الأخرى لتعظيم فوائد النهر أو لبناء البنية التحتية المائية عليه[١]. اتخذت الدولة الإثيوبية عددًا من التدابير القانونية والدستورية المتعلقة بقضايا المياه، حيث اعتمدت السياسة الصحية لعام ١٩٩٣ للحد من التلوث الصحي الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، ، وأصبحت موارد المياه الإثيوبية ملكًا للدولة بموجب المادة ٣/٤٠ من الدستور الإثيوبي لعام ١٩٩٤، ثم أقرت السياسة البيئية لعام ١٩٩٧ للحد من التلوث البيئي، كما شاركت في مبادرة حوض النيل، الموقعة في شباط ١٩٩٩، والتي تهدف إلى تحسين إدارة المياه وتوافرها. وبناءً على ذلك، ترتكز سياسة إدارة المياه الإثيوبية على تحقيق الأهداف التالية:

١. السعي لتحسين مستوى معيشة الإثيوبيين وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الأمن الغذائي في البلاد.
٢. السعي لتحسين الظروف الصحية والبيئية من خلال توسيع موارد المياه والبنية التحتية للصرف الصحي لتغطية شريحة كبيرة من السكان الإثيوبيين.
٣. مضاعفة إنتاج الكهرباء من خلال بناء السدود و زيادة حصة موارد المياه في تحقيق أولويات التنمية الوطنية الشاملة، وتعزيز مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.[٢] .

ومع ذلك، في عام ٢٠١٠، وقّعت ست دول أعضاء في المنتدى - إثيوبيا، تنزانيا، كينيا، أوغندا، رواندا، وبوروندي - ما يُسمى "اتفاقية التعاون الإطارية"، وتسمى، اتفاقية عنتيبي التي نصّت على ضرورة زيادة هذه الدول الست حصتها من مياه النيل، ورغم معارضة مصر والسودان لهذا الإجراء الأحادي، فقد جادلتا بأنه سيضرّ بالمصالح الوطنية العليا لكلا البلدين، ويمكن اعتباره عاملاً قد يُفاقم النزاع ويتحول إلى صراع مسلح في المنطقة[٣] .

وتجدر الإشارة الى ان دولتا المصب، مصر والسودان، قلقتان بشأن اتفاقية عنتيبي، وترفضان دولتا المصب. اتفاقية عنتيبي بسبب مخاوفهما من تأثيرها السلبي على مواردهما المائية من نهر النيل، تعتقد الدولتان أن الاتفاقية لا تلبي احتياجاتهما التاريخية والحيوية، وبدلاً من ذلك، تدعوان إلى مفاوضات للتوصل إلى حل شامل يضمن توزيعًا عادلًا للمياه ويحفظ حقوق جميع الدول المشاطئة. وتعد مصر قضية مياه النيل قضية أمن قومي، حيث يعتمد أكثر من ٩٥% من سكانها على النيل كمصدر رئيسي للمياه، وأي تهديد لموارد مصر المائية سيؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي والاقتصاد والاستقرار الداخلي. أما السودان، فرغم

(١) نور الدين بيدكان، *أزمة مياه النيل بين إثيوبيا ومصر*، (بيروت – لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٢٣)، ص١٠.
(٢) اسماعيل ذياب خليل، "سد النهضة الأثيوبي دراسة في الصراعات والتحديات"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق*، العدد ٢٩، (٢٠٢٢): ص٢٠١-٢٠٢.
(٣) محمد الأمين عودة و عبد القادر الهلي، "البدائل السودانية المصرية اتجاه أزمة اقتسام مياه النيل وبناء سد النهضة الإثيوبي"، *مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر*، المجلد ١٤، العدد ١، (٢٠٢٢): ص٧٠٠.

موقعه الأفضل من مصر من حيث موارد المياه الأخرى، إلا أنه يعتمد على النيل في التنمية الزراعية والصناعية، ولذلك يعتقد أن إعادة توزيع المياه قد تؤثر سلبًا على مصالحه[١].

مثّل هذا توجهًا جديدًا في السياسة الإثيوبية، إذ اعتبرت دول المنبع هذه الاتفاقية واقعًا يُقيّد مصر، التي تُعتبر خصمها الرئيس. تجدر الإشارة إلى أن إثيوبيا سعت طويلًا إلى إلغاء الاتفاقيتين الموقعتين عامي ١٩٢٩ و١٩٥٩، واللتين لا تزال مصر تدافع عنهما، كما تطالب إثيوبيا بإعادة توزيع حصص جديدة من مياه النيل، بينما تُشدد مصر على ضرورة حماية حقوقها التاريخية. [٢]

## II.ج. المطلب الثالث

### التنافس على النفوذ الإقليمي

يتصاعد التنافس بين مصر وإثيوبيا في منطقة القرن الأفريقي، مما يُنذر بتفاقم الأزمة الأمنية والسياسية في المنطقة، ومع تنامي نفوذ مصر في الصومال، من خلال نشر المساعدات العسكرية واحتمال تعزيز قواتها الأمنية، تتزايد المخاوف من احتمال نشوب مواجهة غير مباشرة، أو حتى مباشرة، بين القاهرة وأديس أبابا. ويحتل البلدان موقعين محوريين في القارة الأفريقية، من حيث النفوذ السياسي والكثافة السكانية، مما يعني أن أي تصعيد للصراع بينهما قد يكون له تداعيات إقليمية واسعة. في هذا السياق، تُبقي إثيوبيا على وجود عسكري في الصومال لمحاربة حركة الشباب، مما يجعل تدخل مصر في الساحة الصومالية عاملاً إضافياً في تصعيد التوترات[٣]. في ظل هذه البيئة الأمنية المعقدة، شكّلت مجموعة من المبادئ والمصالح السياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة القرن الأفريقي، وتشمل هذه المبادئ تأمين مياه النيل، وضمان أمن السودان والبحر الاحمر، وتعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية، وترسيخ دور مصر ومكانتها في المنطقة، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أصبح القرن الأفريقي، كغيره من المناطق الفرعية في جوارنا الاستراتيجي، ساحة صراع حاسمة للقوى المؤثرة التي تتجاوز مصالحها الأمنية والاقتصادية حدودها الوطنية[٤].

---

(١) حمدي سيد محمد، *اتفاقية عنتيبي وجدلية الصراع بين دول المنبع والمصب.. المسارات والمآلات*، (برلين-المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ٢٠٢٤)، ص٣.

(٢) رضوى سيد أحمد، "السياسة الإثيوبية تجاه نهر النيل من منظور القوة الجيواقتصادية المائية"، *المجلة العلمية ، كلية الاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر*، المجلد٧، العدد١٤، (٢٠٢٢): ص١٦٨.

( ٣) محمود سامح همام، *القرن الأفريقي في قلب التوترات المصرية – الإثيوبية : صراع نفوذ أم معركة بقاء*، (برلين- المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ٢٠٢٥)، ص١.

(٤) حمدي عبد الرحمن حسن، "الصعود المصري وأمن القرن الإفريقي"، *مجلة آفاق استراتيجية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة – مصر*، العدد٣، (٢٠٢١): ص٢.

تسعى مصر جاهدة للحفاظ على توازن استراتيجي في منطقة القرن الأفريقي، بعيدًا عن هيمنة أي دولة أو قوة أجنبية، وتقوم علاقات مصر مع دول المنطقة على الاحترام المتبادل والتعاون، كما يتضح، من بين أمور أخرى، من خلال الزيارات المتبادلة بين القادة السياسيين المصريين وزعماء دول القرن الأفريقي. ويمثل هذا فرصة مهمة لإعادة تأكيد النفوذ المصري في المنطقة من خلال إقامة علاقات سياسية على أعلى مستوى، علاوة على ذلك، تسعى الدولة المصرية إلى توقيع سلسلة من اتفاقيات التعاون الدفاعي والأمني مع العديد من دول المنطقة.[١].

وتجدر الإشارة الى ان إثيوبيا لعبت دورًا في الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا، لا سيما بعد انسحاب مصر من الصومال تحت ضغط أمريكي وفشل مبادرة جامعة الدول العربية في إيجاد حلٍ للأزمة الصومالية، كما حوّلت إثيوبيا تركيزها نحو التنمية الداخلية، مُركّزة على نهر النيل الأزرق مُستبعدةً الأنهار الإثيوبية الأخرى، وقد استغلّت قوى إقليمية ودولية هذا النهج التنموي الإثيوبي سعيًا لتقويض القوة الشاملة للدولة المصرية، لذلك، بدأت إثيوبيا في بناء سدود مساعدة جديدة، بما في ذلك سد تيكيزي، بفضل التمويل الصيني وغيره. في هذا السياق، استطاعت إثيوبيا تشكيل سياستها الخارجية تجاه المنطقة، وامتد نفوذها إلى مناطق النفوذ الإقليمية التقليدية لمصر، وتحديدًا حوض النيل والقرن الأفريقي، وأصبحت إثيوبيا عنصرًا رئيسيًا في قوة حفظ السلام في جنوب السودان وعلى الحدود بين الدولتين السودانيتين، بقوة قوامها ٤٠٠٠ جندي، كما اكتسبت أديس أبابا نفوذًا في حل النزاعات الأفريقية، حيث أصبحت مقرًا للاتحاد الأفريقي، ونتيجةً لذلك، تواجه مصر حاليًا معارضة شديدة من إثيوبيا لأي تكثيف للعلاقات مع دول القرن الأفريقي، ، كما تُبدي إثيوبيا حذرًا من الوجود الدبلوماسي المصري في الصومال،الذي يعمل حاليًا من نيروبي[٢] .

مثّل إنشاء تحالف ثلاثي بين إثيوبيا وإريتريا والصومال ذروةَ تفاؤلٍ بدت فيه المنطقةُ مُستعدةً لحلّ نزاعاتها السابقة والمضيّ قُدُمًا نحو التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي، بقيادة إثيوبيا. وفّر هذا التحالف درعًا إقليميًا واقيًا لإثيوبيا، إذ أُزيلَ آخرُ تهديدٍ مُتبقٍّ لها بالمصالحة مع إريتريا، وقد حرم هذا الاتفاق القاهرةَ فعليًا من موقعٍ قويٍّ على حدود إثيوبيا وفي سياق التنافس المصري الإثيوبي. أن بعضَ سياسات مصر مرتبطةٌ بالتهديدات التي تُدركها القاهرة من احتمال حصول أديس أبابا على ميناءٍ بحريٍّ وقاعدةٍ عسكريةٍ في أرض الصومال، مما من شأنه أن يُقوّض مصالح مصر في المنطقة، ويؤثر أيضًا على تجارة الترانزيت إلى قناة

(١) أسماء عادل، *محددات الرؤية المصرية لاستقرار القرن الأفريقي*، (القاهرة- مصر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤)، ص٧.
(٢) أماني الطويل، "العلاقات المصرية الإثيوبية بين المحددات والتحديات"، *مجلة السياسة الدولية*، مركز *الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة- مصر*، العدد٥١، (٢٠١٨): ص٤.

السويس، وفي منطقة تتميز فيها التحالفات بسرعة التشكل والتفكك، فإن فعالية ومتانة هذه الأدوات المصرية مرتبطة بوجود استراتيجية واضحة قادرة على استقطاب دول القرن الأفريقي، وموازنة أدوات نفوذ إثيوبيا في المنطقة، ومنافسة القوى الدولية والإقليمية [١]

أصبحت منطقة (القرن الأفريقي)* محط اهتمام العديد من القوى الإقليمية والدولية لأسباب جيوسياسية واستراتيجية، إذ تُعدّ معبرًا حدوديًا رئيسًا وشريانًا للتجارة الدولية، بفضل الممرات المائية الممتدة من باب المندب إلى البحر الأحمر، كما تُعتبر ممرًا أمنيًا لبعض القوى المتجهة إلى الشرق الأوسط والخليج العربي، كما أصبحت المنطقة محط اهتمام مجموعة من القوى الدولية، كالولايات المتحدة وروسيا والصين، نظرًا لعمقها الاستراتيجي وثرواتها الهائلة، مما يجعلها من أهم مناطق العالم[٢]. ان التنافس المتزايد بين مصر واثيوبيا يحمل مخاطر جدية، إذ إن سياسة المواجهة المتبادلة قد تؤدي إلى تصعيد غير مقصود، وهو ما قد يتجلى في اندلاع صراعات بالوكالة قد تمتد تداعياتها إلى ما وراء حدود الصومال، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني في منطقة القرن الأفريقي[٣].

**عليه، يمكن القول :** تتأثر العلاقات المصرية الإثيوبية بثلاثة محددات رئيسية، هي: قضية سد النهضة التي تمثل محورًا للصراع حول تقاسم مياه النيل، والخلافات القانونية بشأن الاتفاقيات التاريخية للمياه، إضافة إلى التنافس الإقليمي بين البلدين على النفوذ في منطقة القرن الإفريقي، وتشكل هذه القضايا عناصر ضغط مستمرة تحدد مسار العلاقة بين مصر واثيوبيا، وتفرض تحديات أمام تحقيق الاستقرار والتعاون بينهما.

---

(١) عبد القادر محمد علي، *القرن الأفريقي في قلب صراع بين مصر وإثيوبيا*، (الدوحة- قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٤)، ص١٣- ١٤.

(٢) إيهاب عياد، "الأمن الجيوسياسي للقرن الأفريقي وديناميات القوى الفاعلة : الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغة الجيوسياسية"، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر*، العدد ١١، (٢٠٢١): ص٧.

* **(القرن الأفريقي):** يشير المفهوم السياسي للقرن الأفريقي إلى منطقة استراتيجية تضم ثلاث دول: الصومال وجيبوتي وإثيوبيا، وقد نشأ هذا المفهوم في ظروف تاريخية ، أما المفهوم الجيوسياسي للقرن الأفريقي، فيُفسّره بأنه حدود جغرافية تُعبّر عن تحوّلات متواصلة ومتراكمة على الخريطة الجيوسياسية، في البداية، كان القرن الأفريقي يُشير إلى المنطقة التي تضم الصومال، ثم توسّع ليشمل إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي والصومال، ثم توسّع ليشمل معظم شرق أفريقيا ومنطقة البحيرات، وخاصة كينيا والسودان، حتى أصبح يُعرف باسم القرن الأفريقي الأكبر، يمثل القرن الأفريقي، بمفهومه الحديث والأشمل، مزيجًا من الظروف السياسية والاقتصادية، ونظرًا للتغيرات التي يشهدها القرن الأفريقي وأهميته الاقتصادية والاستراتيجية، فهو يشمل المنطقة الشرقية من أفريقيا، المحاطة بنهر النيل، والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وخليج عدن، ومضيق باب المندب، وبالتالي، تُعتبر هذه المنطقة ميناءً بحريًا حيويًا، وأحد أهم طرق نقل النفط في العالم، وبوابة رئيسية لناقلات النفط، ووفقًا لهذا المفهوم، تضم المنطقة عشر دول، من إريتريا شمالًا إلى تنزانيا جنوبًا، وهي: السودان، وجنوب السودان، وبوروندي، ورواندا، وجيبوتي، والصومال، وتنزانيا، وكينيا، وإريتريا. أبتدون الشافعي، "ثنائية تهدد أمن دول القرن الأفريقي ... الإرهاب والصراعات الداخلية"، صحيفة العربي الجديد، العدد بلا، لندن- بريطانية، ٢٠٢٥، ص٣.

(٣) محمود سامح همام، مصدر سبق ذكرة، ص٧.

## III. المبحث الثالث

## المشاهد المستقبلية للعلاقات المصرية- الاثيوبية

تُعدّ العلاقات المصرية - الإثيوبية من أكثر العلاقات تعقيدًا في أفريقيا، نظرًا لتشابك المصالح، لا سيما فيما يتعلق بنهر النيل وسد النهضة الإثيوبي الكبير، ومع تفاقم التحديات الإقليمية والدولية، تبرز الحاجة إلى تحليل مستقبل هذه العلاقات في ظل ثلاثة سيناريوهات رئيسة: الاستمرارية، اوالصراع، اوالتعاون، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذه السيناريوهات في ضوء الواقع السياسي والاقتصادي والأمني الراهن.

## III.أ. المطلب الاول

## مشهد الاستمرارية

يستند هذا السيناريو المحتمل إلى افتراض استمرار الوضع الراهن في العلاقات المصرية الإثيوبية[١] .

تُعدّ أزمة سد النهضة الإثيوبي الكبير من أعقد النزاعات المائية في العالم، إذ تتشابك فيها المصالح الوطنية والسياسية والاقتصادية للدول الثلاث الرئيسة في حوض النيل: إثيوبيا ومصر والسودان، منذ بداية المشروع، أجّجت المخاوف بشأن تأثير السد على تدفق النيل التوترات الدبلوماسية، مما استلزم مفاوضات شاقة وطويلة، وتتنوع دوافع الأطراف للموافقة على المفاوضات وتتشابك، مما يعكس رغبتهم في الأمن المائي والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية[٢].

تتعدد دوافع الأطراف الرئيسة في أزمة سد النهضة للقبول بالمفاوضات، حيث تشمل تحقيق التنمية الاقتصادية، وضمان الأمن المائي، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي. وتعتبر هذه المفاوضات منصة أساسية للتوصل إلى حلول مشتركة تلبي احتياجات جميع الأطراف،

(١) خلف عبدالله محمد، "النزاع الإقليمي في بحر الصين الجنوبي وآفاقه المستقبلية"، *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك*، المجلد١٣، العدد ٤٩، (٢٠٢٤): ص٢٤٣.

(٢) حسين رمضان جويلي، محمود ركريا، "أزمة سد النهضة : دوافع التفاوض ومسارات الحل"، *مجلة الدراسات الإفريقية، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، مصر*،المجلد٤٧، العدد١، (٢٠٢٥): ص٢٩٧.

مما يسهم في تجنب النزاعات وتعزيز التعاون الإقليمي في إدارة موارد نهر النيل المشتركة[١].

تدرك مصر أن النزاعات المسلحة لن تكون في مصلحة أي طرف وستؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي، ومن خلال قبول المفاوضات، تسعى مصر إلى حل النزاعات بطرق سلمية وتجنب التصعيد العسكري الذي قد يؤدي إلى آثار كارثية على جميع الأطراف، وتتيح المفاوضات لمصر فرصة التعبير عن مخاوفها والبحث عن حلول متفق عليها تجنب المنطقة الدخول في صراعات مدمرة[٢].

الصراع المسلح ليس في مصلحة إثيوبيا، فهي تسعى إلى استقرار إقليمي يُمكّنها من تحقيق أهدافها التنموية، ومن شأن التفاوض أن يُخفف التوترات مع مصر والسودان، ويُتيح فرصةً لحل النزاعات سلميًا. هذا النهج يحمي إثيوبيا من الانخراط في صراعات قد تُسفر عن خسائر بشرية واقتصادية جسيمة، ومن خلال المفاوضات، يُمكن لإثيوبيا تجنّب سيناريوهات الصراع المسلح الكارثية، والحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة[٣]. جددت مصر وإثيوبيا مؤخرًا تأكيدهما على إرادتهما السياسية المشتركة لتعزيز العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وينبع ذلك من رغبة مشتركة في تعزيز المصالح المشتركة وتحسين الواقع الاجتماعي، مما يُسهم في استقرار وأمن المنطقة، ويعزز قدرة البلدين على مواجهة التحديات التي تواجههما بحزم، وناقش الجانبان السبل الرئيسية لتجاوز الجمود الحالي في مفاوضات سد النهضة [٤].

إن الحفاظ على الوضع الراهن يصب في مصلحة إثيوبيا، إذ نجحت في تشتيت انتباه المفاوض المصري ومنعه من معالجة جوهر القضية، وهي مسؤوليتها الدولية. وقد خالفت شرط الإخطار المسبق، وانتهكت مبادئ حسن الجوار وعدم الإضرار، مما استوجب

(1) Arsano, Yacob, "Ethiopia and the Nile: Dilemmas of National andRegional Hydropolitics," in The Nile River Basin: Water, Agriculture,Governance and Livelihoods, edited by Seleshi Bekele Awulachew et al.,Routledge, ٢٠٢١, pp. -٢٨٩ ٣٠٧.

(2)Tawfik, Rawia, "The Grand Ethiopian Renaissance Dam: A Benefit-Sharing Project in the Eastern Nile?" Water International, vol. ٤٤, no. ٥,٢٠٢٢, pp. ٦٢٩-٦١١.

(3)El-Gamal Rabab, "Water Security and Hydropolitics: The Case of Egypt and the Nile,"International Journal of Water Resources Development, vol. ٣٩, no. ١, ٢٠٢٣, p. ٣٨.

(٤) همام خضير مطلك، "مفاوضات سد النهضة : مثابات متجددة في بيئة متغيرة"، *مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، بغداد-العراق*، العدد٧٤، (٢٠٢٣): ص٢٦٢.

مسؤوليتها الدولية، وهي تسعى إلى ترسيخ سياسة فرض الأمر الواقع على النظام الإقليمي لحوض النيل [١].

## III.ب. المطلب الثاني

### مشهد التعاون

تحتل إثيوبيا المرتبة الثانية من حيث الاستثمارات المصرية في دول حوض النيل، بنسبة ١٣,٧%، ويجري تنفيذ ٩٢ مشروعًا في مجالات الزراعة والإنشاءات والتعليم والصحة والاستثمار العقاري والتأجير التمويلي والنقل والاتصالات وتجارة الجملة والصادرات. لذا، يؤكد الواقع أن التعاون بين مصر وإثيوبيا هو السبيل الأمثل لتعظيم الاستفادة من نهر النيل وحل أزمة سد النهضة الإثيوبي الكبير، من خلال تبني استراتيجية تنمية مشتركة تحقق مصالح البلدين دون الإضرار بأي منهما، ولا ينبغي أن يقتصر التعاون على قضايا المياه، بل ينبغي أن يشمل التعاون الاقتصادي الشامل، بالإضافة إلى القضايا الأمنية والسياسية، هناك شروط وعوامل تُسهم في تبني وتنفيذ استراتيجية تعاون اقتصادي بين مصر وإثيوبيا[٢].

إن تعظيم حجم استيرادات مصر من إثيوبيا لمنتجاتها المتميزة استراتيجية تعود بالنفع على مصر من جوانب عديدة، أولًا، تحصل مصر على منتجات عالية الجودة بفضل موارد إثيوبيا الطبيعية، وهي منتجات أرخص ثمنًا بفضل انخفاض تكلفة العمالة الإثيوبية مقارنةً بدول الأمريكتين وأوروبا وأمريكا اللاتينية. ثانيًا، تُعمّق وتعزز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع إثيوبيا، مما سيؤدي حتمًا إلى تغيير موقفها تجاه مصر والسعي إلى حل أزمة سد النهضة الإثيوبي الكبير إذا أصبحت مصر مستوردًا وسوقًا رئيسة لسلعها ومنتجاتها وصادراتها، ومن أمثلة هذه المنتجات الممتازة القهوة الإثيوبية، التي تحتل المرتبة الخامسة عالميًا، ولحوم الماعز الإثيوبية المحلية، التي تحتل المرتبة التاسعة عالميًا[٣]. يجب التركيز على أن تكون الصادرات المصرية هي المدخل إلى قلب إثيوبيا وأن تكون الواردات المصرية من إثيوبيا هي أحد العوامل المؤثرة في اقتصاد إثيوبيا. وبالتالي فإن الروابط الاقتصادية ستكون أقوى المؤثرات في العلاقات مع إثيوبيا ، فيجب عودة شركات النصر المصرية للاستيراد والتصدير لجميع الدول الإفريقية في المجالات كافة تقديم الخبرات المصرية ودعم

---

(١) أحمد عبدالرحمن مرسي، إسماعيل صبري مقلد، "السيناريواهات المستقبلية لأزمة سد النهضة الإثيوبي"، *المجلة العلمية، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة أسيوط ، مصر*، المجلد٤١، العدد٧١، (٢٠٢١): ص١٠٦-١٠٧.

(٢) أحمد عبدالرحمن مرسي، إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكرة، ص٩٧.

(٣) جوزيف أنطوني ، *الإعلام المصري وأزمة مياه النيل*، الطبعة١، (القاهرة- مصر: دار العالم العربي، ٢٠١٥)، ص٧٦.

صندوق التعاون الإفريقي وإحياء دور البنك المصرى الإفريقى في تقديم القروض لإثيوبيا وبهذا تصبح مصر هي المحرك الرئيس للمحور الاقتصادي لإثيوبيا[١] .

التنسيق مع إثيوبيا في خططها لتصبح مركزًا إقليميًا رئيسًا في إنتاج الكهرباء، بحيث تكون مصر هي المعبر الرئيسي لتصدير كميات كبيرة من الكهرباء إلى مناطق الاستهلاك الواسعة في أوروبا، ويجب أن يكون ضمان المصالح والاحتياجات المائية المصرية شرطًا أساسيًا في هذه الخطة الشاملة للتنمية في منطقة حوض النيل[٢]. التحدي الحقيقي الذي تواجهه مصر لا يكمن في محاولة عرقلة مخططات ومشاريع إثيوبيا سواء من الناحية القانونية أو الدبلوماسية، بل في إعادة بناء إطار إقليمي يتيح التعاون بين مصر ودول حوض النيل بشكل عام وإثيوبيا بشكل خاص، يجب أن يؤسس هذا الإطار شبكة من العلاقات المصلحية الهيكلية والطويلة الأمد، تتجاوز سياسات المساعدات، مما يتيح الانتقال من دائرة الصراع إلى دائرة التفاعل الإيجابي الذي يحقق منافع متبادلة لجميع الأطراف، ينبغي ربط أي فوائد تنموية لتلك الدول بعلاقاتها مع مصر، مما يستدعي ضرورة اتباع نهج تنموي شامل.[٣] .

تولي مصر أهمية كبيرة للتعاون مع دول حوض النيل لضمان استمرار تدفق مياه النهر إلى أراضيها، حيث تعد مصر الدولة الوحيدة في المنطقة التي تعتمد على مياه النيل بنسبة تصل إلى ٨٦%، تعاني البلاد حاليًا من فقر مائي، ويشير المستقبل القريب إلى احتمال حدوث شح في الموارد المائية في ظل ثبات هذه الموارد وزيادة عدد السكان وتطور خطط التنمية، لذا، من الطبيعي أن تشعر مصر بالقلق حيال المياه، علاوة على ذلك، تواجه مصر تهديدًا جديدًا يتمثل في احتمال تأثر مصادر مياه نهر النيل نتيجة التغيرات المناخية، مما يشكل خطرًا كبيرًا على موارد النهر[٤] .

ومع ذلك، يبقى الأهم هو عدم اختزال العلاقات بين مصر وإثيوبيا في قضية مياه النيل أو سد النهضة. فمصر وإثيوبيا يمكن أن تشكلا معًا سوقًا اقتصادية ضخمة. يمتلك البلدان موارد اقتصادية وبشرية وفيرة، وإذا توفرت الإرادة السياسية الجادة والعمل الدؤوب والمخلص، يمكنهما النهوض معًا بقارتهما الأم، إفريقيا[٥] .

---

( ١) سمير فرج، "دوائر الأمن المصري القومي المصري"، *مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة-مصر*، العدد٢١١، (٢٠١٨): ص١٧٤.

(٢) مالك عوني، "المراجعة الواجبة : مدخل تنموي لعلاقات مصر مع دول حوض النيل"، *مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة-مصر*، العدد١٩١، (٢٠١٣): ص٩٢.

(٣) هند ضياء الدين السيد محمود، "العلاقات المصرية – الإثيوبية قضايا التعاون والصراع في الفترة من ١٩٩٠-٢٠١١"، (رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، مصر، ٢٠١٥)، ص١٩٦.

(٤) مصطفى عبد الكريم مجيد ، مصدر سبق ذكرة، ص٤٦٦

(٥) مصطفى احمدي، "زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية الأثيوبي إلى القاهرة "رؤية تحليلية" "، *مجلة الدراسات الإفريقية، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، مصر*، العدد٤٣، (٢٠١٥): ص١٠٤.

## III.ج. المطلب الثالث

### مشهد الصراع

الحروب في المستقبل لن تنشأ نتيجة للنفط أو الطموحات السياسية، بل ستدور حول المياه، هذه الفكرة تكررت كثيرًا في السنوات الأخيرة على مستوى العالم، خاصة مع تزايد عدد السكان وارتفاع معدلات الاستهلاك في مختلف الدول. في الوقت نفسه، تظل الموارد المائية ثابتة، وغالبًا ما تتأثر بتغيرات المناخ، مما قد يؤدي إلى نقص حاد في المياه في العديد من دول العالم [١].

انتهزت إثيوبيا الفرصة لإثارة مسألة التوزيع والإدارة غير المتكافئة للمياه بين مصر والسودان، متبعةً استراتيجيات أحادية وثنائية ومتعددة الأطراف، ولا تزال مصر تُشدد على اعتمادها على نهر النيل، ويُنظر إلى عدم وجود إطار قانوني تعاوني حقيقي على مستوى حوض النهر على أنه مسألة أمن قومي. وعلى عكس هذه النظرة الراسخة والثابتة، أقدمت إثيوبيا، من جانب واحد، على استغلال جزء من النيل الأزرق لإنتاج الكهرباء محليًا وإقليميًا[٢].

فيما يتعلق بقضية مياه نهر النيل، سعت مصر خلال مرحلة حكم الرئيس (حسني مبارك) إلى تجنب أي جدل حول مسألة المياه، خاصة من جهة إثيوبيا التي تقع في أعالي النيل، كان ذلك حرصًا منها على الحفاظ على النظام القانوني القائم الذي ينظم استخدام النهر دون أن يتعارض ذلك مع موقفها من ضرورة إبرام اتفاقية شاملة مع دول المنبع. ولتحقيق هذا الهدف، عملت مصر على تعزيز التعاون الفني وتطوير العمل المشترك في منطقة حوض النيل، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف. ومن الواضح أن احتياجات إثيوبيا الاقتصادية من هذه السدود لا تعكس بالضرورة احتياجاتها السياسية، حيث تستخدم هذه السدود كأداة لتحقيق أهداف سياسية معينة [٣].

تمتلك مصر أدوات ضغط متعددة يمكن استخدامها لإلحاق الضرر بإثيوبيا، من بينها دعم خصومها الإقليميين مثل الصومال وإريتريا والسودان، فضلا عن الجماعات المسلحة التي قد تشن حروباً بالوكالة ضد إثيوبيا، كما يمكن لمصر دعم المعارضة داخل الأراضي الإثيوبية لتعزيز الضغوط على الحكومة، فالبلاد تضم ما لا يقل عن 12جماعة مسلحة،

---

(١) اسماعيل سراج الدين، "المياه حرب ام شراكة"، *مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة-مصر*، العدد١٨١، (٢٠١٠): ص٣٤.

(2 )Youssef M. Hamada , The Grand Ethiopian Renaissance Dam, its Impact on Egyptian Agriculture and the Potential for Alleviating Water Scarcity(Springer Nature Switzerland AG.,Springer International Publishing AG ,٢٠١٧) , p ٢٧.

(٣) مصطفى عبد الكريم مجيد ، مصدر سبق ذكرة، ص٤٦٤

منتشرة في مختلف الأقاليم، تعمل إما على الإطاحة بالنظام القائم أو على إنشاء مناطق حكم ذاتي [١] . تتميز مصر بقدرتها على التأثير في إثيوبيا من خلال دعم الأطراف المناوئة لها مثل إريتريا والصومال، إلى جانب المسلمين الذين يمثلون حوالي 40%من سكان إثيوبيا، حيث يحملون احترامًا كبيرًا لمصر.علاوة على ذلك، هناك شريحة واسعة من المسيحيين الإثيوبيين الذين ينظرون إلى مصر باعتبارها مركز كنيستهم المقدسة. الوضع الداخلي المتأزم في إثيوبيا قد يعرقل تقدم مشروع سد النهضة، ما يجعل فرصة تشكيل تحالف مصري مع دول مثل السودان، إريتريا، الصومال، زيادة على جبهة تحرير أوغادين، جيبوتي، ومسلمي إثيوبيا، وسيلة فعّالة لمحاصرة إثيوبيا من مختلف الجهات. من هذا المنطلق، ينبغي على مصر التركيز على تعزيز علاقاتها مع هذه الأطراف، الأداة العسكرية ليست الخيار الأساس في إدارة ملف مياه النيل بالنسبة لمصر، بل يتم استخدامها كوسيلة للردع في حالات الضرورة القصوى فقط، اللجوء إلى العمل العسكري يجب أن يظل الحل الأخير عند بلوغ مستوى التهديد لمصالح مصر والسودان حدًا خطيرًا يمس وجود الدولتين بشكل مباشر، في حال أصرت إثيوبيا، مدفوعة بضغوط داخلية أو أجندات خارجية، على الإضرار بالحقوق النيلية الثابتة لمصر، قد يُنظر إلى التدخل كحق مشروع للدفاع عن النفس وفقًا لمبادئ القانون الدولي. هذا الخيار يُطرح فقط عندما تفشل جميع المساعي السلمية ، إذ يصبح الأمر حينها قضية وجودية تمس حياة المصريين ومستقبلهم [٢] .

**علية يمكن ان نستنتج :** تشير المشاهد المستقبلية للعلاقات المصرية - الإثيوبية إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة: الاستمرارية في التوتر، التعاون أو الصراع، ويُرجَّح استمرار التوتر دون تصعيد عسكري مباشر، نتيجة الضغوط الدولية وتشابك المصالح، مع بقاء الخلافات حول سد النهضة والنفوذ الإقليمي قائمة، ومع ذلك، يبقى التعاون ممكنًا إذا توفرت إرادة سياسية وتدخلت وساطات دولية فعالة.

## الخاتمة

العلاقات بين مصر وإثيوبيا تُعد نموذجًا معقدًا للتفاعل الإقليمي، إذ تجمع بين تاريخ مشترك وتنافس حول المصالح، خاصةً فيما يتعلق بمياه النيل وسد النهضة. وعلى الرغم من فترات التعاون، إلا أن التوتر ظل السمة المهيمنة نتيجة الخلافات السياسية، والتحالفات الإقليمية، والتنافس على النفوذ في منطقة القرن الإفريقي. البعد الاقتصادي والتجاري بين البلدين بقي محدودًا بسبب ضعف الثقة السياسية، في حين شهد الجانب الأمني تصعيدًا ملحوظًا

(١) ابراهيم يسرى، *النيل ومصر وسد النهضة حروب القرن الإفريقي دراسة تاريخية جيوبولوليتيكية قانونية سياسية*، الطبعة الاولى ، (القاهرة- مصر: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١٤)، ص١٨٠.

( ٢) أحمد عبدالرحمن مرسي، إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكرة، ص١١٣-١١٤.

طغى على السياسات الدفاعية والتحركات الإقليمية لكلا الطرفين، بالنظر إلى الوضع الراهن، يبدو المستقبل محصورًا بين ثلاثة سيناريوهات أساسية :استمرار التوتر القائم، أو الدخول في تصعيد يؤدي إلى مواجهة مباشرة، أو التوصل إلى تفاهم يتيح التعاون المشترك، ومع ذلك، السيناريو الأكثر ترجيحًا هو بقاء حالة التوتر المتبادل، إلى جانب جهود لاحتواء التصعيد، إلا إذا ظهرت مبادرات دبلوماسية جادة تساهم في إحداث تغيير جوهري في مسار العلاقات الثنائية.

**الاستنتاجات: خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات التي يمكن تلخيصها كما يلي**

١. فيما يخص أبعاد العلاقات المصرية الإثيوبية: تتسم العلاقات بين البلدين بالتعقيد والتداخل في عدة مجالات، حيث تشمل أبعادًا سياسية ودبلوماسية واقتصادية وتجارية وعسكرية وأمنية، إلا أن هذه الأبعاد غالبًا ما تتأثر بالتقلبات السياسية والخلافات حول قضايا استراتيجية، مما يحد من تطورها إلى شراكة حقيقية ومستقرة.

٢. فيما يتعلق بمحددات العلاقات: تبرز ثلاثة محددات رئيسية تؤثر في مسار العلاقات المصرية الإثيوبية، هي: قضية سد النهضة كأهم عامل خلاف مائي واستراتيجي، الخلافات القانونية حول اتفاقيات مياه النيل، التنافس الإقليمي على النفوذ في منطقة القرن الإفريقي، وقد ساهمت هذه المحددات في تغذية حالة الشك والريبة بين الطرفين، ومنعت الوصول إلى حلول مستدامة.

٣. فيما يتعلق بآفاق العلاقات المستقبلية: تتراوح السيناريوهات بين مشهد التعاون، ومشهد الصراع، ومشهد الاستمرارية، ووفقًا للمعطيات السياسية والميدانية الحالية، فإن مشهد الاستمرارية يبدو الأكثر ترجيحًا، ويقوم على استمرار حالة الجمود النسبي والتوتر المتبادل، دون تصعيد شامل أو انفراج كامل، مع بقاء قنوات التواصل والدبلوماسية قائمة لتفادي الانزلاق نحو مواجهة مباشرة.

## قائمة المصادر

**أولاً: الكتب العربية**

١. ابراهيم يسرى، *النيل ومصر وسد النهضة حروب القرن الإفريقي دراسة تاريخية جيوبوليتيكة قانونية سياسية*، الطبعة الاولى ، القاهرة- مصر: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١٤.
٢. جوزيف أنطوني ، *الإعلام المصري وأزمة مياه النيل*، الطبعة١، القاهرة- مصر: دار العالم العربي، ٢٠١٥.

**ثانياً: الرسائل والاطاريح**

**١.** مي محمد امين العبد، "السياسة الخارجية المصرية تجاة حوض النيل ( دراسة في الأمن القومي المصري) ١٩٥٢-٢٠٠٤"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مصر، ٢٠٠٧.

**٢.** هند ضياء الدين السيد محمود، "العلاقات المصرية – الإثيوبية قضايا التعاون والصراع في الفترة من ١٩٩٠-٢٠١١"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، مصر، ٢٠١٥.

**ثالثاً: المجلات والدوريات**

١. أحمد عبدالرحمن مرسي، إسماعيل صبري مقلد، "السيناريواهات المستقبلية لأزمة سد النهضة الإثيوبي"، *المجلة العلمية، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة أسيوط ، مصر*، المجلد٤١، العدد٧١، (٢٠٢١): ص١٠٦-١٠٧.

٢. اسماعيل ذياب خليل، "سد النهضة الأثيوبي دراسة في الصراعات والتحديات"، *مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق*، العدد ٢٩، (٢٠٢٢): ص٢٠١-٢٠٢.

**٣.** اسماعيل سراج الدين، "المياه حرب ام شراكة"، *مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة-مصر*،العدد١٨١، (٢٠١٠): ص٣٤.

٤. أماني الطويل، "العلاقات المصرية الإثيوبية بين المحددات والتحديات"، *مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة- مصر*، العدد٥١، (٢٠١٨): ص٤.

٥. إيهاب عياد، "الأمن الجيوسياسي للقرن الأفريقي وديناميات القوى الفاعلة : الآفاق المستقبلية لإعادة الصياغة الجيوسياسية"، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر*،العدد١١، (٢٠٢١): ص٧.

٦. حسين رمضان جويلي، محمود ركريا، "أزمة سد النهضة : دوافع التفاوض ومسارات الحل"، *مجلة الدراسات الإفريقية، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، مصر*،المجلد٤٧، العدد١، (٢٠٢٥): ص٢٩٧.

٧. حمدي عبد الرحمن حسن، "الصعود المصري وأمن القرن الإفريقي"، *مجلة آفاق استراتيجية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة – مصر*، العدد٣، (٢٠٢١): ص٢.

٨. خلف عبدالله محمد، "النزاع الإقليمي في بحر الصين الجنوبي وآفاقه المستقبلية"، *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك*، المجلد١٣، العدد ٤٩، (٢٠٢٤): ص٢٤٣.

٩. دانا علي صالح و بشدر حسين محمود، "الدبلوماسية المصرية حيال سد النهضة وتحدياتها"، *المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، بغداد-العراق*، العدد ٥٤، (٢٠٢٣): ص٤.

١٠. راجي يوسف محمود، "الواقعية في العلاقات الدولية(الواقعية الهجومية) دراسة حالة الحرب الروسية – الاوكرانية" *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك*، المجلد١٣، العدد٤٩، (٢٠٢٤): ص٣٧٤.
١١. رضوى سيد أحمد، "السياسة الإثيوبية تجاه نهر النيل من منظور القوة الجيواقتصادية المائية"، *المجلة العلمية ، كلية الاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر*، المجلد٧، العدد١٤، (٢٠٢٢): ص١٦٨.
١٢. سامي الشريف، "التحديات المائية في مصر: دور المفاوضات في حل أزمة سد النهضة"، *مجلة الأمن القومي، معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي، فلسطين*، المجلد ٢٩، العدد١، (٢٠٢٣): ص١٥٤.
١٣. سمير فرج، "دوائر الأمن المصري القومي المصري"، *مجلة السياسة الدولية*، مركز *الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة-مصر*،العدد٢١١، (٢٠١٨): ص١٧٤.
١٤. سنية الفقى، "العلاقات الاقتصادية بين مصر وإثيوبيا"، *مجلة السياسة الدولية*، مركز *الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة – مصر*،٢٠ العدد٢٠، (٢٠١٦): ص٣١.
١٥. سيد ابو ضيف احمد، رنا محمد عبد العال،" تطور العلاقات المصرية الأثيوبية بعد ٢٠١١"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناه السويس، مصر*، المجلد ١٣، العدد١، (٢٠٢٢): ص١٦٢.
١٦. عبد الوهاب بن خليف، "القوة في العلاقات الدولية ... بين النظرية والتطبيق"، *مجلة دراسات الدفاع والإستشراف، المعهد العسكري للوثائق والاستقبالية، الجزائر* ، العدد ١٤، (٢٠٢٠): ص٩.
١٧. عمرو إمام، "الأسلحة المصرية للصومال ... تغيير المعادلة في القرن الأفريقي"، *صحيفة المجلة، لندن-بريطانية*، العدد بلا، (٢٠٢٤): ص٥.
١٨. كهلان كاظم حلمي القيسي، انور سعيد ابراهيم، "العلاقات الاقتصادية – الاثيوبية ١٩٩١-٢٠١١"، *مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، العراق*، العدد٢٨، (٢٠٢١): ص١٣٧.
١٩. مالك عوني، "المراجعة الواجبة : مدخل تنموي لعلاقات مصر مع دول حوض النيل"، *مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة-مصر*، العدد١٩١، (٢٠١٣): ص٩٢.
٢٠. محمد الأمين عودة و عبد القادر الهلي، "البدائل السودانية المصرية اتجاه أزمة اقتسام مياه النيل وبناء سد النهضة الإثيوبي"، *مجلة آفاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر*، المجلد ١٤، العدد ١، (٢٠٢٢): ص٧٠٠.
٢١. محمد عيد كليس و إبراهيم محمد آدم، "السياسة المائية الإثيوبية وأثرها على دولتي السودان ومصر دراسة حالة سد النهضة"، *مجلة دراسات إفريقيا ، الجزائر*، العدد٧، المجلد ٣، (٢٠١٩): ص٢٠٧-٢٠٨.

٢٢. مصطفى احمدي، "زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية الأثيوبي إلى القاهرة "رؤية تحليلية"، *مجلة الدراسات الإفريقية، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، مصر*، العدد٤٣، (٢٠١٥): ص١٠٤.
٢٣. مصطفى عبد الكريم مجيد ، "مشروع سد النهضة وتأثيره في العلاقات المصرية – الاثيوبية"، *مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العراق*، العدد ٦٢، (٢٠٢١): ص٤٦٢.
٢٤. منى حسين عبيد، "العلاقات المصرية – الأثيوبية بعد التغير"، *مجلة كلية التربية للبنات، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد، بغداد- العراق*، المجلد ٢٦، العدد ٣، (٢٠١٥): ص٦٨٦.
٢٥. نور علي قاسم، شذى زكي حسن، "ازمة سد النهضة بين مصر وثيوبيا"، *مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، العراق*، المجلد٢، العدد٤٥، (٢٠٢٣): ص١٣٣.
٢٦. همام خضير مطلك، "مفاوضات سد النهضة : مثابات متجددة في بيئة متغيرة"، *مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، بغداد-العراق*، العدد٧٤، (٢٠٢٣): ص٢٦٢.

**رابعاً: مراكز الدراسات**

١. أسماء عادل، محددات الرؤية المصرية لاستقرار القرن الأفريقي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة- مصر، ٢٠٢٤.
٢. أماني الطويل، العلاقات المصرية الإثيوبية بين المحددات ونداعيات سد النهضة، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية ، القاهرة- مصر، ٢٠٢٠.
٣. حمدي سيد محمد، اتفاقية عنتيبي وجدلية الصراع بين دول المنبع والمصب.. المسارات والمآلات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، برلين- المانيا، ٢٠٢٤.
٤. عبد القادر محمد علي، القرن الأفريقي في قلب صراع بين مصر وإثيوبيا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة- قطر،٢٠٢٤.
٥. محمد السيد، نهاد أنور، العلاقات المصرية الإثيوبية في الفترة بين (٢٠١١-٢٠٢٠م)، ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، برلين- المانيا، ٢٠٢٢.
٦. محمود ابو العينين، الدور المصري في أفريقيا ومتغيرات التسعينات، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩٦.
٧. محمود سامح همام، القرن الأفريقي في قلب التوترات المصرية – الإثيوبية : صراع نفوذ أم معركة بقاء، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، برلين- المانيا، ٢٠٢٥.

٨. مصطفى عيد إبراهيم، في اصول العلاقات المصرية الاثيوبية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين – المانيا، ٢٠٢٥.
٩. ناصر عبد المهيمن، العلاقات التجارية بين مصر وأثيوبيا.. أرقام وحقائق، مركز النبأ للثقافة والإعلام، قطر، ٢٠٢٢،
١٠. نجلاء مرعي، أزمة سد النهضة الإثيوبي وسط توترات القرن الإفريقي، مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، اسطنبول- تركيا، ٢٠٢٤.
١١. نور الدين بيدكان، أزمة مياه النيل بين إثيوبيا ومصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، ٢٠٢٣.

**خامساً: الصحف**

١. أبتدون الشافعي، ثنائية تهدد أمن دول القرن الأفريقي ... الإرهاب والصراعات الداخلية، صحيفة العربي الجديد، العدد بلا، لندن- بريطانية، ٢٠٢٥.
٢. داود علي، اتفاقيات عسكرية شرقا وغربا..سر تحركات الجيش المصري في إفريقيا، صحيفة الاستقلال، العدد بلا، القاهرة- مصر، ٢٠٢٤.
٣. عمرو إمام، الأسلحة المصرية للصومال ... تغيير المعادلة في القرن الأفريقي، صحيفة المجلة، العدد بلا، لندن-بريطانية، ٢٠٢٤.

**سادساً: المواقع الاجنبية**

1. Arsano, Yacob, "Ethiopia and the Nile: Dilemmas of National andRegional Hydropolitics," in The Nile River Basin: Water, Agriculture,Governance and Livelihoods, edited by Seleshi Bekele Awulachew et al.,Routledge, ٢٠٢١
2. El-Gamal Rabab, "Water Security and Hydropolitics: The Case of Egypt and the Nile,"International Journal of Water Resources Development, vol. ٣٩, no. ١, ٢٠٢٣
3. Tawfik, Rawia, "The Grand Ethiopian Renaissance Dam: A Benefit-Sharing Project in the Eastern Nile?" Water International, vol. ٤٤, no. ٥,٢٠٢٢
4. Yihdego, Zeray, Alistair Rieu-Clarke, and Ana Elisa Cascão, "The Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Nile Basin: Implications

for Transboundary Water Cooperation," Global Water Policy, vol. ١٢, no. ٣,٢٠٢٢

5. Youssef M. Hamada , The Grand Ethiopian Renaissance Dam, its Impact on Egyptian Agriculture and the Potential for Alleviating Water Scarcity(Springer Nature Switzerland AG.,Springer International Publishing AG ,٢٠١٧